

الرباط في 16 يونيو 2020

1. عقد مجلس بنك المغرب يوم الثلاثاء 16 يونيو اجتماعه الفصلي الثاني برسم سنة 2020.
2. خلال هذا الاجتماع، تدارس المجلس وصادق على التقرير السنوي حول الوضعية الاقتصادية والنقدية والمالية للبلاد وحول أنشطة البنك برسم السنة المالية 2019.
3. وقام المجلس بتدارس وتقييم التطورات التي شهدتها الظرفية الاقتصادية والاجتماعية على الصعيدين الوطني والدولي، إلى جانب الإجراءات التي اتخذتها السلطات المغربية للتخفيف من تداعيات جائحة كوفيد-19. في هذا الصدد، سجل المجلس أن التوقعات الماكرواقتصادية التي أعدها البنك في ظل هذه الأوضاع تبقى محاطة بشكوك كبيرة بشكل استثنائي، كما أنها تشير بوضوح إلى تقلص قوي للاقتصاد الوطني خلال هذه السنة، يلها انتعاش نسبي سنة 2021.
4. وأخذا في الاعتبار هذه التطورات، قرر المجلس، بعد خفض سعر الفائدة بواقع 25 نقطة في مارس الماضي، خفضه مرة ثانية بمقدار 50 نقطة أساس إلى 1,5%، كما قرر تحرير الحساب الاحتياطي بشكل تام لفائدة البنوك. في نفس الاتجاه، عمل بنك المغرب على اتخاذ الإجراءات الخاصة لدعم إعادة تمويل القروض البنكية الموجهة للبنوك التشاركية ولجمعيات القروض الصغرى. ومن شأن هذه القرارات الجديدة، مع مختلف التدابير التلبيئية التي شُرع في تنفيذها، خاصة منها توسيع نطاق الضمان المقبول برسم عمليات إعادة التمويل، وتعزيز برامج البنك غير التقليدية والتخفيف المؤقت للقواعد الاحترازية، أن تساهم، إلى جانب الإجراءات التي اتخذتها الحكومة، في التخفيف من حدة الجائحة ودعم إنعاش الاقتصاد والتشغيل. وفي ظل الأوضاع الاستثنائية الحالية، سيسهر البنك أكثر من أي وقت مضى على ضمان انتقال قراراته إلى الاقتصاد الحقيقي، كما سيعمل بانتظام على تقييم التقدم المحرز في هذا الصدد مع كبار مسيري النظام البنكي. ويجدر التذكير في هذا السياق أن البنك عمل على تحسين الإطار الخاص بعمليات إعادة التمويل لتعزيز دعم البنوك التي تبذل الجهود الأكبر في هذا الاتجاه.
5. وسجل المجلس أن نسبة التضخم، التي تم قياسها بناء على تغير المؤشر الجديد لأسعار الاستهلاك الذي نشرته المندوبية السامية للتخطيط شهر ماي الماضي، حيث يتخذ سنة 2017 كسنة أساس، قد تراجعت إلى 0,9% في أبريل، بعد 1,4% في المتوسط خلال الفصل الأول من 2020، خاصة بفعل تدني أسعار المحروقات ومواد التشحيم. وعلى المدى المتوسط، وفي سياق اتسم بضعف الضغوط التضخمية الناتجة عن الطلب وتدني أسعار السلع الأساسية، يتوقع بنك المغرب أن تظل نسبة التضخم في مستوى معتدل يناهز 1% في سنتي 2020 و2021 على السواء. أما التضخم الأساسي، الذي يُستعمل لقياس التوجه الأساسي للأسعار، فيرتقب أن ينتقل من 0,5% إلى 0,8% في 2020 ثم يتراجع إلى 0,7% سنة 2021.
6. على الصعيد الدولي، إذا كان من الواضح أن الاقتصاد العالمي سيشهد ركودا قويا في 2020، فإن حدة هذا الركود وتيرة تعافي الاقتصاد تبقى محاطة بالعديد من الشكوك، مما دفع بعض البنوك المركزية إلى تأجيل نشر توقعاتها، في حين لجأت بنوك مركزية أخرى إلى تدارس مجموعة من السيناريوهات الخاصة بتطور الوضعية. وتشير التوقعات، التي تستند إلى المعطيات المتاحة بتاريخ 18 ماي، إلى

انكماش الاقتصاد الأمريكي بنسبة 6,4% في 2020، لتنتهي بذلك أطول دورة توسعية في تاريخه، ثم عودته إلى النمو سنة 2021 بتحقيق نسبة قدرها 4%. وبمنطقة الأورو، يرتقب أن يتراجع الناتج الداخلي الإجمالي بنسبة 8,2% قبل أن يعرف انتعاشاً نسبياً بارتفاع قدره 3,9%. في أسواق الشغل، وبعد أن كانت تناهز 4%، ارتفعت نسبة البطالة بالولايات المتحدة إلى 14,7% شهر أبريل مع فقدان 20,7 مليون منصب شغل قبل أن تتراجع إلى 13,3% في شهر ماي على إثر إحداث 2,5 مليون منصب. وفي منطقة الأورو، ظل ارتفاع البطالة محدوداً حيث بلغت نسبتها 7,3% في أبريل بعد 7,1% في مارس، نتيجة بالخصوص للجوء الحكومات إلى آليات البطالة الجزئية. ويرجح أن تبقى هذه النسبة مرتفعة بالولايات المتحدة الأمريكية لتصل إلى 9,6% في المتوسط خلال هذه السنة و9% في 2021، فيما ينتظر أن تواصل ارتفاعها بمنطقة الأورو لتصل إلى 8,6% سنة 2020 و9,2% في 2021. وفي أبرز الدول الصاعدة، يتوقع أن ينكمش الاقتصاد الصيني بنسبة 5,1% هذه السنة قبل أن يحقق نمواً قوياً بنسبة 9,6%. أما في الهند، فمن المرتقب أن يسجل الناتج الداخلي الإجمالي انخفاضاً محدوداً في 1% قبل أن يرتفع بنسبة 8,8% في 2021.

7. في أسواق السلع الأساسية، من المتوقع أن الاتفاق المبرم بين أعضاء منظمة الدول المصدرة للنفط وبعض البلدان غير الأعضاء والقاضي بتقليص إنتاج النفط ابتداء من فاتح ماي، لن يعوّض تأثير الانخفاض القوي للطلب العالمي على الأسعار إلا جزئياً. وبشكل خاص، يرحب أن يتراجع سعر البرنت من 64 دولار للبرميل في المتوسط سنة 2019 إلى 40 دولار في 2020، قبل أن يرتفع إلى 52,5 دولار في 2021. وبالنسبة للمواد الغذائية، يرتقب أن تتراجع أسعارها بنسبة 2,7% سنة 2020 في سياق اتسم بفائض في العرض وبضعف الطلب العالمي، قبل أن ترتفع سنة 2021. أما بخصوص الفوسفات ومشتقاته، فمن المتوقع أن يتراجع سعر الفوسفات ثنائي الأمونيوم من 306,4 دولار للطن في 2019 إلى 285 دولار في 2020 قبل أن يرتفع إلى 295 دولار في 2021. كما يرتقب أن ينتقل سعر الفوسفات الصخري على التوالي من 88 دولار للطن إلى 78 دولار ثم إلى 81 دولار.

8. في ظل هذه الظروف، يتوقع أن يواجه الاقتصاد العالمي انخفاضاً حاداً في التضخم سنة 2020، حيث سيتراجع هذا الأخير إلى 0,9% بالولايات المتحدة و0,5% في منطقة الأورو. وفي سنة 2021، يرتقب أن يرتفع التضخم إلى 2,4% في الولايات المتحدة، وأن يظل دون الهدف الذي حدده البنك المركزي الأوروبي، إذ سيصل إلى 1,3%.

9. ولمواجهة هذه الوضعية، قررت البنوك المركزية اللجوء إلى أدواتها التقليدية وغير التقليدية لدعم النشاط الاقتصادي وتعزيز انتعاشه. فقد اعتمد البنك المركزي الأوروبي بتاريخ 12 مارس سلسلة من التدابير، منها على الخصوص عمليات إعادة التمويل على المدى الطويل ورصد مبلغ مؤقت قدره 120 مليار أورو خاص بعمليات صافية إضافية لشراء الأصول. إلى جانب ذلك، أعلن في 18 مارس عن برنامج جديد مؤقت لعمليات صافية لشراء أصول بقيمة إجمالية قدرها 750 مليار أورو، والتي تم رفعها إلى 1350 مليار أورو خلال اجتماعه المنعقد في 4 يونيو. وفي 30 أبريل، قرر البنك الأوروبي إنجاز سلسلة جديدة من عمليات إعادة التمويل طويلة الأمد وغير مستهدفة خاصة بالطوارئ. من جهة أخرى، وبعد تخفيض قدره 50 نقطة أساس في 3 مارس، عمل الاحتياطي الفدرالي الأمريكي في 15 مارس على تقليص النطاق المستهدف لسعر فائدته الرئيسي بما قدره 100 نقطة أساس إلى [0%-0,25%] وقرر استئناف عملياته الخاصة بشراء السندات بقيمة 700 مليار دولار على الأقل. كما أعلن في 9 أبريل عن تدابير إضافية لتوفير ما قد يصل إلى 2300 مليار دولار من القروض لفائدة الأسر والمشغلين والسلطات المحلية، وعمل مع بعض البنوك المركزية على توفير تسهيلات بالدولار للتخفيف من الضغط على السيولة. وعلى إثر اجتماعه المنعقد يومي 9 و10 يونيو الأخير، أكد الاحتياطي الفدرالي الأمريكي مجدداً على التزامه باستعمال جميع أدواته لدعم الاقتصاد الأمريكي وأصدر أولى توقعاته الماكرو اقتصادية لهذه السنة. وتشير هذه التوقعات بالخصوص إلى تقلص الناتج الداخلي الإجمالي في الولايات المتحدة الأمريكية بنسبة 6,5% في 2020، يليه انتعاش بنسبة 5% في 2021. وبموازاة ذلك، قامت الحكومات بإرساء تدابير لدعم الميزانية على نطاق واسع. فعلى مستوى الاتحاد الأوروبي، وإلى جانب الإجراءات التي اتخذها كل بلد عضو على حدة، قامت مجموعة اليورو (Eurogroupe) بإبرام اتفاقية حول تدابير الدعم بمبلغ 540 مليار أورو واقترحت اللجنة الأوروبية أداة لدعم تعافي الاقتصاد بمبلغ 750 مليار أورو. وفي الولايات المتحدة الأمريكية، تم إعداد مخطط للميزانية بغلاف مالي قدره 2200 مليار دولار واقترح مجلس النواب الأمريكي في 15 ماي مجموعة من التدابير الجديدة لإنعاش الاقتصاد بمبلغ 3000 مليار دولار.

10. على الصعيد الوطني، وبفعل التأثير المزدوج للجفاف والقيود المفروضة للحد من انتشار وباء كوفيد-19، يتوقع بنك المغرب أن يسجل الاقتصاد سنة 2020 أقوى تراجع له منذ 1996، وذلك بنسبة 5,2%. ويرتقب أن تتراجع القيمة المضافة في القطاع الفلاحي بواقع 4,6%، مع محصول حبوب قدره 30 مليون قنطار حسب تقديرات وزارة الفلاحة، وأن تنخفض في الأنشطة غير الفلاحية بنسبة 5,3%. وفي 2021، يرجح أن يرتفع النمو إلى 4,2%، مع تزايد القيمة المضافة الفلاحية بنسبة 12,4%، مع فرضية تحقيق محصول حبوب قدره 75 مليون قنطار، وتحسن وتيرة الأنشطة غير الفلاحية إلى 3,1%. وبالنظر إلى التطور السريع والغامض للوضع، تبقى هذه التوقعات محاطة بالكثير من الشكوك، مع توجه ميزان مخاطر نحو الانخفاض، ذلك أنه استنادا إلى السيناريوهات التي تتوقع حدوث انتعاش بطيء للنشاط أو استمرار ضعف الطلب الخارجي واختلال سلاسل التموين، فإن الركود سيكون أكثر عمقا على الأرجح.

11. وفي سوق الشغل، فإن آخر معطيات المندوبية السامية للتخطيط، الواردة في الاستقصاء الوطني حول الشغل، تَهْمُ الفترة الممتدة بين فاتح يناير و20 مارس، وبالتالي فإنها لا تشمل تأثيرات جائحة كوفيد-19. وتشير هذه المعطيات إلى إحداث 77 ألف منصب شغل بعد فقدان ألفي منصب خلال نفس الفترة من السنة السابقة، وإلى تحسن نسبة النشاط من 45,7% إلى 46% وارتفاع نسبة البطالة من 9,1% إلى 10,5%. في المقابل، وبناء على استقصاء ظرفي أجرته المندوبية السامية للتخطيط من فاتح إلى 3 أبريل لتقييم تداعيات الجائحة على قطاع الشغل، تبين فقدان ما يقارب 726 ألف منصب، أي ما يعادل 20% من اليد العاملة في المقاولات المنظمة.

12. على مستوى الحسابات الخارجية، تظهر البيانات المؤقتة لشهر أبريل أولى علامات وقع الأزمة الصحية، حيث تراجعت كل من الصادرات بنسبة 19,7% والواردات بنسبة 12,6% ومداخيل الأسفار بنسبة 12,8% وتحويلات المغاربة المقيمين في الخارج بنسبة 10,1%. وفي الفصل الثاني، يرتقب أن يسجل تحسن نسبي مع الرفع التدريجي للقيود على المستوى الوطني ولدى الشركاء الاقتصاديين، إلى جانب التدابير الرامية إلى دعم تعافي الاقتصاد، وإن كان هذا الأخير لن يمكن من تحقيق سوى استرداك جزئي. وعليه، يتوقع أن تتراجع الصادرات عموما في مجمل سنة 2020 بنسبة 15,8% في معظم القطاعات، إذ من المرتقب أن يؤثر تعطيل سلسلة التوريد وضعف الطلب الأجنبي بشكل خاص على صادرات صناعة السيارات ومبيعات قطاع النسيج والجلد. موازاة مع ذلك، ينتظر أن تتراجع الواردات بنسبة 10,7% ارتباطا بالأساس بانخفاض الفاتورة الطاقية وتراجع مشتريات سلع التجهيز. ومن المنتظر أيضا أن تعرف مداخيل الأسفار تراجعا قويا بنسبة قد تصل إلى 60% وأن تتدنى تحويلات المغاربة المقيمين في الخارج بنسبة 25%. في سنة 2021، من المتوقع أن تعرف الصادرات نوعا من الانتعاش، مدفوعة بتحسين الطلب الدولي وتنامي قدرات صناعة السيارات وإن بوتيرة أبطأ مما كان متوقعا في السابق. كما يرتقب أن تنتعش مداخيل الأسفار وتحويلات المغاربة المقيمين بالخارج بنسب 60% و5,2% على التوالي، بفعل التلاشي التدريجي لأثار صدمة الجائحة. أما بالنسبة لتدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة، فيرتقب أن تتراجع إلى ما يعادل 1,5% من الناتج الداخلي الإجمالي هذه السنة قبل أن تعود إلى مستواها المعتاد لتبلغ 3,2% من الناتج الداخلي الإجمالي في سنة 2021. وأخذا في الاعتبار الارتفاع الملموس المرتقب في السحوبات الخارجية للخزينة، يتوقع أن تبلغ الموجودات الرسمية من الاحتياطيات 218,6 مليار درهم سنة 2020 و221,7 مليار سنة 2021، لتضمن تغطية ما يقارب 5 أشهر من واردات السلع والخدمات في سنتي 2020 و2021 على السواء.

13. بخصوص الأوضاع النقدية، يشير الاستقصاء الفصلي لبنك المغرب إلى تراجع أسعار الفائدة بمقدار 4 نقاط أساس إلى 4,87% في الفصل الأول من سنة 2020، نتيجة تدني نسبة الفائدة على القروض الممنوحة للمقاولات الخاصة. ويرتقب أن يتواصل هذا التراجع ارتباطا على الخصوص بإرساء آليات الضمان لتمويل تعافي الاقتصاد بسعر الفائدة الرئيسي زائد 200 نقطة أساس كحد أقصى. وبخصوص القروض الممنوحة للقطاع غير المالي، فقد واصلت تحسنها، إذ ارتفعت بنسبة 6,7% في نهاية أبريل، ما يعكس أساسا تسارع وتيرة القروض الممنوحة للمقاولات غير المالية الخاصة إلى 11,4%. ورغم التقلص المرتقب للنشاط هذه السنة، فينتظر أن يبقى تطوره إيجابيا، بنسبة نمو تصل إلى 1,9% في سنة 2020 و2,6% في سنة 2021، بفضل مختلف عمليات دعم الإنعاش الاقتصادي والتدابير التلبيبية التي اتخذها البنك. من جهة أخرى، ارتفع سعر الصرف الفعلي الحقيقي في الفصل الأول بنسبة 0,86%، إلا أنه من المرتقب أن يتراجع بنسبة 1,6% في مجمل السنة وبواقع 1% في سنة 2021، نتيجة لتراجع القيمة الإسمية ولبلوغ التضخم الداخلي مستوى منخفضا مقارنة بالبلدان الشريكة والمنافسة.

14. على مستوى المالية العمومية، أفرز تنفيذ الميزانية في متم الأشهر الخمسة الأولى عجزا بقيمة 25,5 مليار درهم، مقابل 19,5 مليار في السنة التي قبلها، مع احتساب رصيد إيجابي بمبلغ 18,1 مليار للصندوق الجديد الخاص بتدبير جائحة كورونا. وانخفضت المداخيل العادية بنسبة 10%، متأثرة بالخصوص بتدني المداخيل الضريبية. موازاة مع ذلك، ارتفعت النفقات الإجمالية بنسبة 4% ما يعكس أساسا ارتفاعات بنسبة 10,8% في كتلة الأجور و18,3% في تكاليف باقي السلع والخدمات، بينما تراجع نفقات الاستثمار بنسبة 11,3%. وأخذا في الاعتبار تجديد مخزون العمليات قيد الإنجاز بقيمة 433 مليون، فقد بلغ عجز الخزينة 25,1 مليار درهم، مقابل 25,7 مليار في السنة التي قبلها. وتمت تغطية هذه الحاجة عبر موارد داخلية بمبلغ صافٍ قدره 20,5 مليار وكذا بقروض خارجية صافية بقيمة 4,6 مليار. وعلى المدى المتوسط، واستنادا إلى التقديرات المتوفرة، يرتقب أن يتفاهم عجز الميزانية، دون احتساب الخصوصية، من 4,1% من الناتج الداخلي الإجمالي سنة 2019 إلى 7,6% سنة 2020، قبل أن يتراجع إلى 5% في سنة 2021. في ظل هذه الظروف، من المنتظر أن ترتفع مديونية الخزينة من 65,0% من الناتج الداخلي الإجمالي في سنة 2019 إلى 75,3% في سنة 2020 و75,4% في سنة 2021.

15. بالنظر إلى الشكوك القوية التي تحيط بتطور الظرفية الاقتصادية على الصعيدين الوطني والدولي، سيعمل بنك المغرب على تتبع الوضع بشكل وثيق وتحيين توقعاته باستمرار وكذا على وضع سيناريوهات محتملة لتطور الوضع. وإذا اقتضت الظروف ذلك، سيعقد البنك اجتماعا استثنائيا لمجلسه قبل اجتماعه المقرر في 22 شتنبر المقبل.